# أوقفوا التهجير

## طرد وشيك للبدو من ديارهم لتوسعة المستوطنات الإسرائيلية

منظمة العفو الدولية

**يوشك الجيش الإسرائيلي على تنفيذ خطة للإخلاء القسري تستهدف تهجير 20 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، أي نحو 2,300 شخص، من ديارهم في منطقة مستوطنة معاليه أدوميم، في الضفة الغربية المحتلة. وتهدف الخطة إلى إعادة توطين هذه المجتمعات، ومعظمها من عرب «الجهالين»، في موقع يبعد حوالي 300 متر عن مكب النفايات التابع لبلدية القدس.**

**ولم تقم السلطات الإسرائيلية بالتشاور مع هذه المجتمعات، ويعارض الأهالي قرار ترحيلهم. وقال المسؤولون العسكريون إن الجيش سوف يبدأ بتنفيذ الخطة في أوائل 2012. وإذا ما تم تنفيذ الخطة، فإن عملية الترحيل القسري هذه ستشكل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بمقتضى القانون الدولي وتؤدي إلى اقتلاع بعض أكثر المجتمعات فقراً في الضفة الغربية.**

فقد أصدر الجيش الإسرائيلي العديد من أوامر الهدم ضد هذه المجتمعات. وفي بعض هذه المجتمعات، ما يربو على 90 بالمئة من منازل البدو والمباني الأخرى عرضة لخطر الهدم.

ووضعت مدرستان في الخان الأحمر ووادي أبو هندي يؤمهما قرابة 200 من أطفال «الجهالين» على قائمة المباني المقرر هدمها. ويشكل الأطفال نحو ثلثي السكان المستهدفين بالتهجير. وإذا ما هدمت المدرستان، فلن تظل أمام هؤلاء الأطفال فرصة لتلقي التعليم.

## خلفية

في أوائل خمسينيات القرن الماضي، قامت السلطات الإسرائيلية بتهجير قبيلة «الجهالين» من منطقة تل عراد في صحراء النقب إلى الضفة الغربية. وعقب احتلال إسرائيل الضفة الغربية في 1967، فرض الجيش الإسرائيلي قيوداً خانقة على إمكانية الوصول إلى مساحات شاسعة من أراضي الرعي التابعة «للجهالين»، حيث أعلنها مناطق عسكرية أو أراضي مُصادرة لأغراض بناء المستوطنات. كما جرى ترسيم مناطق أخرى كمحميات طبيعية وحظر على البدو الاستفادة منها. ونتيجة لذلك، غدت التنقلات الموسمية «للجهالين» وطريقتهم التقليدية في العيش مستحيلة، وأجبروا على الاستقرار في مخيمات دائمة صغيرة في منطقة شرقي القدس.

يعيش أبو رائد في الهتوش، وهو أحد المجتمعات المحلية التي تشملها خطة الترحيل الراهنة. يقول: «نشأت أثناء فترة الحكم الأردني، عندما

**«لن نغادر ديارنا – يريدون طردنا، ولكننا لن نغادر».**

آمنة عودة الجهالين، التي هدمت القوات الإسرائيلية بيتها في المهتوش في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

كان يسمح للبدو بالتنقل ما بين الضفة الغربية والأردن. وحيثما كنا نجد أراضي صالحة للرعي، كنا نرتحل. وفي 1975، بدأت إسرائيل بإنشاء مناطق عسكرية. وبدأوا بإبعادنا عن تلك المناطق نحو الطرق. وعقب 1977، أنشئت أولى المستوطنات اليهودية في المنطقة. وعقب ذلك، راحت المستوطنات تتضخم، ثم أصبحت تحاط بالأسيجة العازلة، ومن ثم جاء أمن المستوطنات. فراحوا يحظرون علينا دخول المزيد من المناطق، ولم نعد نستطيع الوصول إلى مناطق الرعي أو إلى مصادر المياه، مثل عين الفارعة أو عين الفوار أو عين وادي القلط».

ولأن أراضي الرعي لم تعُد متاحة للبدو، اضطر العديد منهم إلى التخلي عن طريقة حياته التقليدية إلى أن أصبح في الوقت الراهن عالة على المساعدات الإنسانية. فغدا أكثر من نصف هذه المجتمعات يفتقر اليوم للأمن الغذائي؛ ولا مجال لأي من هذه المجتمعات في أن تستفيد من شبكات الربط الكهربائي، بينما لا تزيد نسبة من ينتفعون بشبكات نقل المياه عن النصف. وبالنسبة للعديد منهم، تظل الخدمات الصحية صعبة المنال. وفي هذا السياق، يقول أبو محمد، الذي يعيش في المنطار: «نذهب إلى المستشفى على ظهور الحمير».

© Amnesty International

تقع جميع التجمعات البدوية هذه، بحسب اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في «المنطقة ج». وفي هذه المناطق، التي تشكل ما يربو على 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، تحتفظ إسرائيل، بحسب الاتفاقيات، بالسيطرة الكاملة على الأمن، بينما تسيطر «الإدارة المدنية الإسرائيلية»، وهي هيئة عسكرية، على التخطيط وترسيم المناطق.

وقد دأبت السلطات الإسرائيلية على عدم السماح للفلسطينيين بالبناء في أراضيهم الواقعة في «المنطقة ج» أو بتطويرها. وطبقاً «لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية»، فإن البناء في 70 بالمئة من «المنطقة ج» قد أصبح محظوراً من الناحية الفعلية على الفلسطينيين، بينما يخضع البناء في 29 بالمئة من الأراضي المتبقية لقيود مشددة. ولا تصل نسبة ما خصصته «الإدارة المدنية الإسرائيلية» في خططها لأغراض التطوير للفلسطينيين في هذه المنطقة إلى 1 بالمئة.

بينما واصلت السلطات الإسرائيلية بناء المستوطنات المخصصة حصراً للإسرائيليين على الأراضي الفلسطينية في هذه المناطق نفسها، منتهكة بذلك القانون الدولي، وبما يشكل ازدراءً تاماً لقرارات مجلس الأمن الدولي وغيره من هيئات المجتمع الدولي. فمنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، أنشأت إسرائيل على أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس) ما يربو على 150 مستوطنة، في انتهاك فاضح «لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب»، والتي تحظر على سلطة الاحتلال إسكان مدنييها في الأراضي التي تحتلها.

أما المستوطنون في المستوطنات القريبة فلا يتوقفون عن التحرش بالمجتمعات البدوية ومهاجمة ممتلكاتها دونما خشية من عقاب. وفي وصفه لما يحدث في هذا السياق لمنظمة العفو الدولية، يقول عيد الجهالين، من الخان الأحمر، ما يلي: «في سبتمبر/أيلول 2009، ذهبت إلى مجلس مستوطنة كفار أدوميم ودعوتهم إلى القدوم إلينا ورؤية المدرسة. جاءوا وشربوا الشاي والقهوة وغادروا. وبعد ثلاثة أيام تلقينا رسالة من المحكمة الإسرائيلية تقول إن المدرسة مصدر تهديد أمني. ثم جاء المستوطنون وهدموا السياج المحيط بالمدرسة وبعض أبوابها ونوافذها. ولم تتوقف غزواتهم منذ ذلك الوقت».

**أعلاه: عائلة من الجهالين خارج خيمتها بعد أيام من هدم منزلها من قبل الجيش الإسرائيلي، المهتوش، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.**
**الغلاف: منازل الجهالين في المنطار في الضفة الغربية المحتلة، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. والتجمع يواجه خطراً وشيكاً بالإخلاء القسري على يد الجيش الإسرائيلي.**

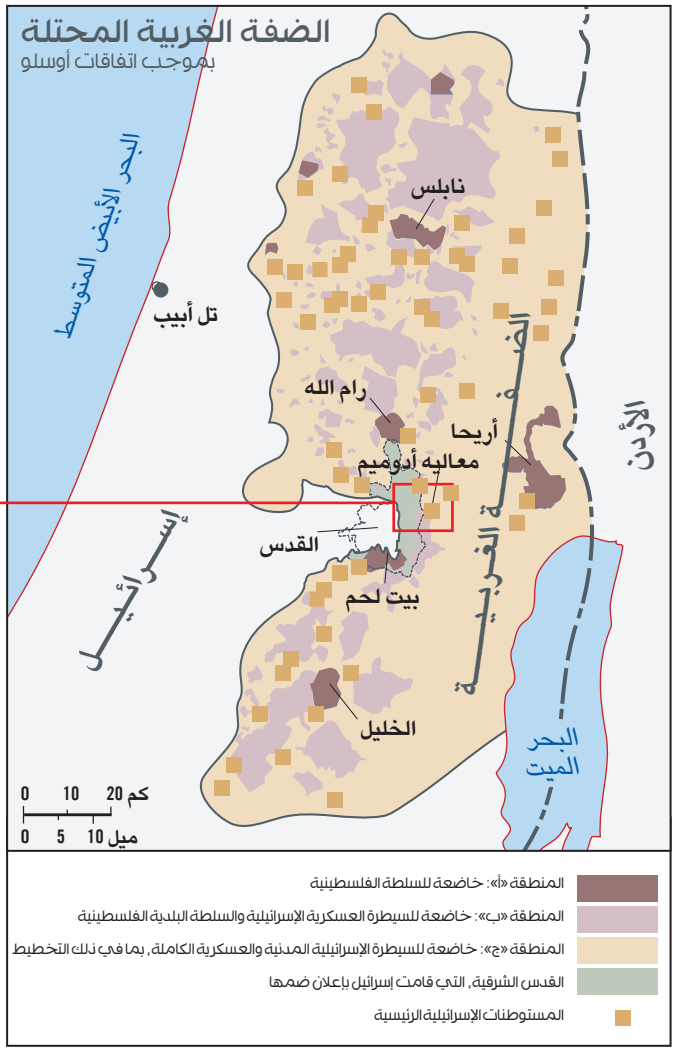


## خطة «ش-1 E1»

الخطة «ش1»، وهي اختصار لشرق 1، خطة إسرائيلية وضعت في تسعينيات القرن الماضي لتوسعة المستوطنات في المنطقة الواقعة بين القدس الشرقية ومعاليه أدوميم. ويعيش ما يربو على نصف تجمعات البدو المستهدفة بهدم البيوت والتهجير في المنطقة، وما حولها، التي تم تخصيصها للخطة «ش1».

وإذا ما جرى تطبيق هذه الخطة، فستؤدي في المحصلة إلى قطع التواصل الجغرافي للضفة الغربية، حيث سيتكفل امتداد متصل صلب من المستوطنات الإسرائيلية بعزل شمال الضفة العربية عن جنوبها. كما سيحول دون استخدام الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية أراضيها لأغراض التطوير، الذي تمس الحاجة إليه بصورة ملحة.

وتتضمن خطة «ش 1» للاستيطان بناء نحو 4,000 وحدة سكنية وفنادق ومنطقة صناعية ومركز شرطة ضخم ليكون مقراً رئيسياً لمنطقة الضفة الغربية بالنسبة لإسرائيل. ودشّن العمل في مركز الشرطة رسمياً في 2008، وقد استكمل قسط كبير من البنية التحتية اللازمة له. بيد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أجّلت استكمال باقي أجزائه بتدخل من حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

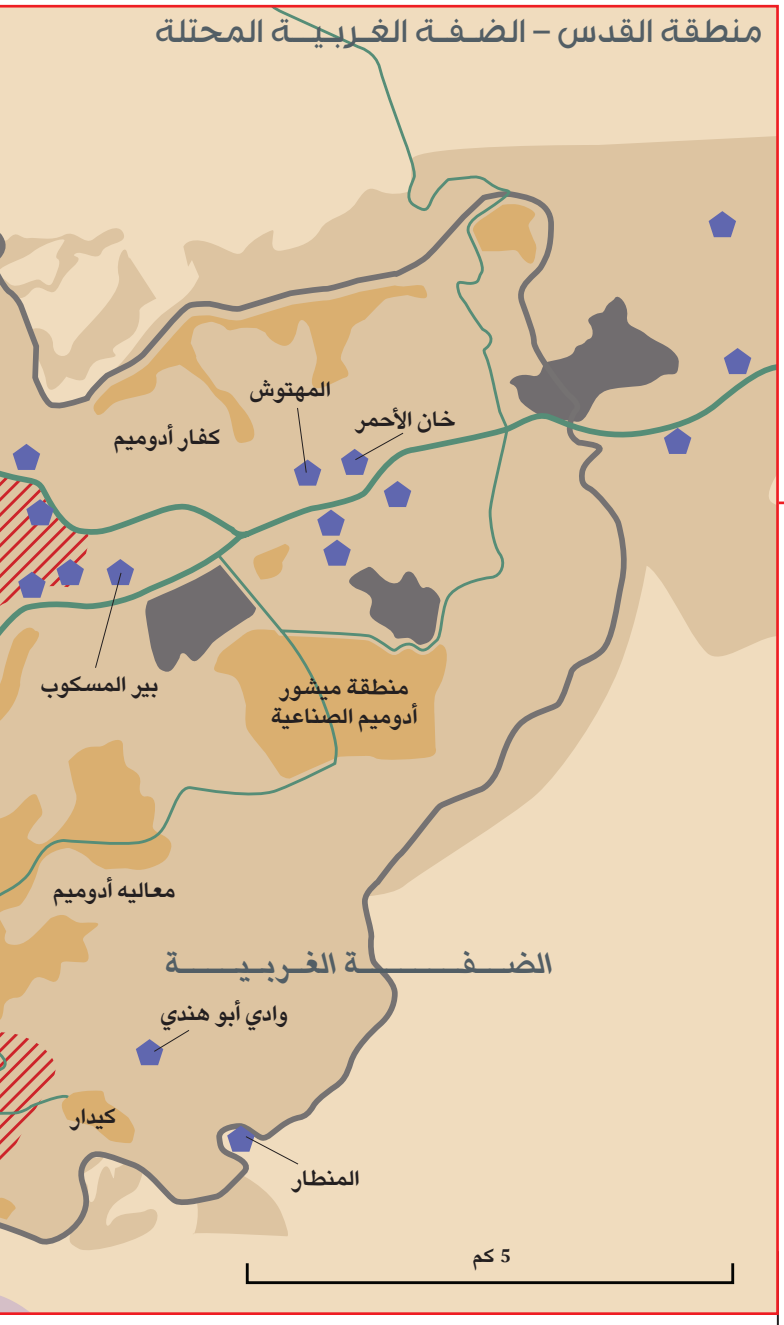


**تشير الخريطتان إلى المواقع العامة للمناطق والحدود وينبغي عدم التعامل معهما على أنهما توصيف رسمي للمن نظر منظمة العفو فيما يتعلق بالحدود أو المناطق المتنازع عليها. وهما منقولتان عن «خرائط الشرق الأوسط للس**

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

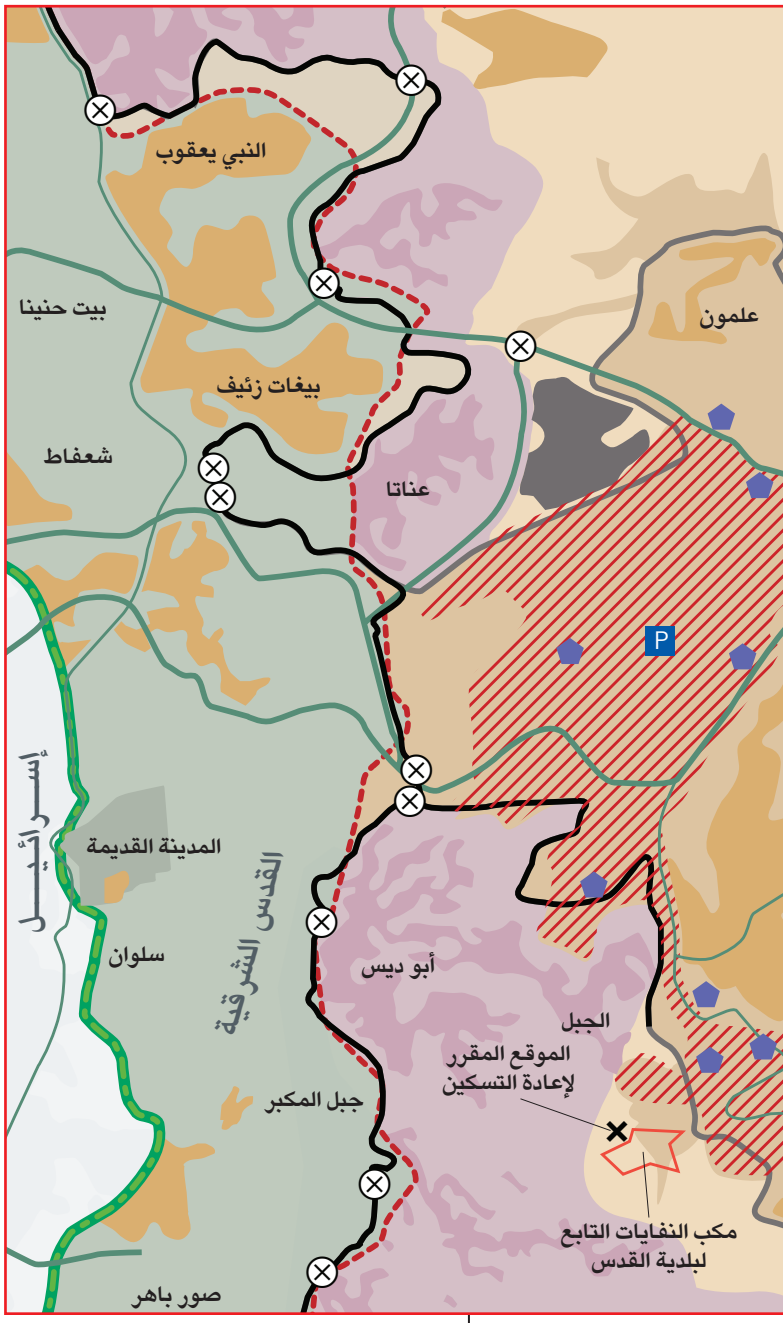


**من الأعلى: شاحنات نقل النفايات في مكب النفايات التابع لبلدية القدس، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2011؛ بركة نتنة خارج المكب وبجوار المنطقة المخصصة لسكن التجمعات عقب إخلائها قسراً؛ منازل بدو الجهالين في المنطار، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2011؛ في الخلفية وفي أسفل الصورة مستوطنة كادير، حيث قام الجيش الإسرائيلي بفرض قيود على دخول مساحات شاسعة من أراضي الرعي التي دأب الجهالين على التنقل فيها، وبمصادرة الأراضي لبناء المستوطنات.**

العسكرية الإسرائيلية والسلطة البلدية الفلسطينية

ية وعسكرية كاملة، بما في ذلك التخطيط

سية للمستوطنة

في القدس

طقة أو تفسيرهما على أنهما تعكسان وجهة
سلام» لجان دي جونغ.

© Mahfouz Abu Turk

## سنوات من المطاردة

ظل عرب «الجهالين» يكافحون لسنوات من أجل الاحتفاظ ببيوتهم في وجه عمليات مصادرة الأراضي وهدم المنازل والإخلاء القسري من جانب الإسرائيليين. ففي 1975، صادرت إسرائيل 3,000 هكتار من أراضي المنطقة التي يعيش فيها «الجهالين» لبناء مستوطنة معاليه أدوميم. وفي السنوات التالية، صادرت إسرائيل المزيد من الأراضي، وبدأت ببناء معاليه أدوميم، وأقامت منطقة «ميشور أدوميم» الصناعية ومستوطنتي كفار أدوميم وكيدار. وقامت السلطات، أثناء هذا التوسع أيضاً، بهدم وإزالة المنازل والمباني التابعة «للجهالين» في مسعى منها لإخراجهم من المنطقة.

وفي 1991، أضفت إسرائيل وصف مدينة على معاليه أدوميم وواصلت توسعتها. وبعد ثلاث سنوات، أمرت «الإدارة المدنية» بإخلاء عشرات الأسر البدوية من «الجهالين» من الأراضي التي تقرر ضمها لإقامة حي جديد في المستوطنة.

رفض الأهالي الانتقال من ديارهم وتقدموا بالتماس إلى محكمة القضاء العليا الإسرائيلية ضد أمر الإخلاء العسكري. وفي 1995، رفضت المحكمة التماسهم استناداً إلى أنه لم تكن بحوزة عرب الجهالين مستندات رسمية بملكية هذه الأراضي. وفي تلك السنة، قام الجيش الإسرائيلي بإخلاء الأهالي من بيوتهم قسراً وبإعادة إسكانهم في موقع مجاور لمكب النفايات التابع لبلدية القدس، حيث قامت «الإدارة المدنية» ببناء 120 مبنى سكنياً لهم. وتمت عمليتا إخلاء قسري أخريين في 1997 و1998، على التوالي.

كان حمد سلامات الجهالين، المعروف أيضاً بأبي داود، أحد أبناء «الجهالين» الذين أخلوا قسراً في 1998 إلى موقع قريب من مكب النفايات التابع لبلدية القدس، الذي يطلق عليه السكان اسم «الجبل». وولد حمد سلامات الجهالين في تل عراد وانتقل إلى جنوب الضفة الغربية عقب تشريد القوات الإسرائيلية عائلته في 1948. وعقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية، استقرت عائلته في بير المسكوب. وفي 1998، أزالت القوات الإسرائيلية منازل في بير المسكوب وأخرجته منها بالقوة مع باقي أفراد عائلته إلى الجبل. ويتذكر:

«قدمت إلينا قوة [إسرائيلية] ضخمة من الشرطة والجيش، يرافقها أشخاص من الإدارة المدنية وجرافات، دون سابق إنذار. قاموا بهدم جميع منازلنا واستولوا على ممتلكاتنا ونقلوها إلى الجبل. رفضنا المغادرة وأعطتنا السلطة الفلسطينية 35 خيمة، واحدة لكل أسرة. وفي اليوم التالي، جاءت قوة [إسرائيلية] أخرى، وصادرت الخيام وقبضت على خمسة منا كنت واحداً منهم. واقتادونا إلى مركز شرطة معاليه أدوميم وطلبوا منا توقيع ورقة تقول إن بيوتنا تقع في منطقة عسكرية. رفضنا ذلك، ونقلونا إلى السجن في غوش عتصيون وأبقونا هناك لأيام. وفي غضون ذلك، ظلت أسرنا بدون مأوى. ولعشرة أيام، ولم يكن لديهم ما يفترشونه سوى الأرض وما يتغطون به سوى السماء. وتعاقدت السلطة الفلسطينية مع محام ليترافع عن قضيتنا. وفي 1 مارس/آذار 1998، أبلغنا المحامي أن المحكمة قد قضت بأنه بإمكاننا نصب خيامنا ولا شيء سوى ذلك. وعقب ذلك، لم يفت يوم لم يزرنا فيه الجيش كي لا نبني أي شيء. [الجبل] بالنسبة لنا أشبه بسجن. فهو غير مناسب بأي شكل من الأشكال. والنفايات تصدر غازات باستمرار ونحن على مرمى حجر منها. والمكان لا يصلح حتى لعيش الحيوانات».

إن المصير نفسه ينتظر 2,300 شخص آخر إذا ما وضعت الخطة الإسرائيلية لتهجير المزيد من التجمعات البدوية موضع التنفيذ.

## خطر الترحيل الوشيك

طبقاً للمسؤولون في «الإدارة المدنية الإسرائيلية» إن خطة إعادة توطين مجتمعات البدو العشرين ونقلها إلى مواقع أخرى مقترحة في الضفة الغربية جاهزة منذ سنوات. وذكر مسؤولو الجيش أنه سيتم تنفيذ الخطة على مراحل ابتداء من أوائل 2012.

© Amnesty International

**إلى اليمين: الجيش الإسرائيلي والشرطة يقومان بإخلاء أفراد من مجتمع الجهالين قسراً، القدس الشرقية، 1997.**
**أعلاه: عائلة من الجهالين خارج خيمتها بعد أيام من هدم منزلها من قبل الجيش الإسرائيلي، المهتوش، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.**
**وتعتبر تجمعات الجهالين من أشد التجمعات السكنية فقراً في الضفة الغربية.**

## الترحيل القسري خرق للقانون الدولي

تخضع إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، في تصرفاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي انضمت إليها إسرائيل كطرف متعاقد سامٍ. وتحظر المادة 49 من الاتفاقية «النقل الجبري الجماعي أو الفردي ... أياً كانت دواعيه»، وبما يشمل نفي سكان الأراضي المحتلة إلى مناطق أخرى داخلها أو إلى أراضي دولة أخرى. وتحظر المادة 53 على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير. وطبقاً للمادة 147، فإن النقل غير المشروع وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو غير مشروع وتعسفي يشكلان مخالفة جسيمة للاتفاقية، وبذا فهما جريمتا حرب.

أما حجج إسرائيل بأن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد رفضتها أكثر الهيئات الدولية مرجعية في هذا الصدد، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية.

وتشكل أعمال الهدم غير المشروع التي تمارسها إسرائيل ضد البيوت الفلسطينية وعمليات الإخلاء القسري لمجتمعات البدو هذه انتهاكات كذلك للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما للحق في السكن الملائم. وتعتبر انتهاكات الحق في السكن التي أخضع لها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة مظهراً من مظاهر الانتهاكات الأوسع التي أخضعت لها الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، وهي كذلك عائق أمام تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الإنسانية الأخرى، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية وفي العمل وفي التعليم.

إن إسرائيل دولة طرف في «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، الذي يكفل صراحة الحق في السكن الملائم دونما تمييز (المادة 1.11):

«تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية».

ويتضمن السكن الملائم الحماية القانونية في وجه عمليات الإخلاء القسري، والدول الأطراف في هذا العهد ملزمة بأن تحترم الحق في السكن وكذلك بحمايته. ولا ينبغي، في أي ظرف من الظروف، أن يتم إخلاء الأشخاص أو نقلهم دون إجراء مشاورات حقيقية معهم، وتوجيه إخطار لهم بذلك قبل مدة زمنية معقولة، وإتاحة الفرصة لهم كي يقدموا طعونهم القانونية في قرار إخلائهم. ولا ينبغي أن يشرَّد أحد أو يعرَّض أي حق من حقوقه الأخرى للانتهاك بسبب مثل هذا الإخلاء. وهذا يقتضي من الدول الأطراف ضمان فرص حصول من يتم إخلاؤهم على سكن بديل مناسب، وعلى إعادة التوطين، وإذا ما اقتضت الحاجة، على الأراضي المنتجة.

وقد رفضت جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي تشرف على تنفيذ هذه المعاهدات، ادعاء إسرائيل بأن اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأبلغ بعض أهالي هذه المجتمعات منظمة العفو الدولية بأنهم قد هددوا بالترحيل من قبل موظفين مختلفين في «الإدارة المدنية» على مر السنين، ولكنهم لم يتلقوا أي إخطار خطي بالخطة، ولم يتشاور أحد معهم بشأن ذلك أبداً.

يقول أبو محمد: «لم تأت الإدارة المدنية إلى هنا ولو مرة لمناقشة الخطط معنا. سمعنا عن [مكب النفايات] من الإشاعات. ودعينا بعد ذلك إلى اجتماعين مع «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أنروا)، حيث أبلغناها بأننا نرفض الانتقال. إذا أردتم ترحيلنا، عليكم أن توفروا لنا مصادر العيش. نحن نعتمد على رعي الأغنام. وليس بإمكاننا أن نقوم بذلك هناك [بجوار مكب النفايات]، وليس هناك من شيء يجعلنا نفعل ذلك. لا نستطيع رعي الأغنام داخل بيوتنا. وسيقومون بنقل القبائل المختلفة إلى المكان نفسه، ما يعني خلق المشاكل. فنحن البدو لم يحدث أن عشنا قريباً من القبائل الأخرى بهذا الشكل. هناك اختلافات قديمة في طرق عيشنا، وفي الأماكن التي نرعى بها حيواناتنا، وما إلى ذلك. وهناك موقع بديل، هو طابق القطايف، الذي اقترحناه إذا ما اقتضى منا الأمر الرحيل. فالأراضي هناك غير مملوكة لأحد، وهي منطقة مفتوحة، ولكن «الإدارة المدنية» لم تتحدث إلينا عنها... عمري 45 سنة، ولا أستطيع الانتقال إلى بيت حضري لأقضي السنوات العشرين الأخيرة من عمري فيه. أفضل الذهاب إلى السجن».

وتدعو خطط «الإدارة المدنية» إلى إعادة توطين البدو المهجرين في موقع محاذ لمكب نفايات كبير بالقرب من بلدة أبو ديس الفلسطينية. حيث ينهال على المكب يومياً ما يقرب من 1,100 طن من النفايات، معظمها يأتي من القدس. وقد أعلنت «وزارة حماية البيئة الإسرائيلية» أن الموقع يتسبب بتلوث الهواء وتلوث الأرض وربما تلوث المياه، وأنه غير مسيَّج بطريقة مناسبة ويشكل «مصدر خطر للانفجارات واشتعال النيران» بسبب ما يبعثه من غاز الميثان غير المعالج الناجم عن تحلل النفايات. ومع أنه من المقرر وقف كب النفايات في الموقع في منتصف 2012، إلا أنه لم يتم إقرار أي خطة أو ميزانية لإعادة تأهيل الموقع، ومن المرجح أن يظل الموقع يشكل مصدر خطر لسنوات عديدة قادمة.

© Amnesty International

**تلاميذ من الجهالين في مدرسة خان الأحمر الابتدائية في القدس الشرقية المحتلة، 27 أبريل/ نيسان 2010. ومن المقرر أن يقوم الجيش الإسرائيلي بهدم مبنى المدرسة.**

## دفاع البدو عن حقهم في البقاء في أراضيهم

في 2011، أنشأت المجتمعات المستهدفة بخطة الإخلاء «لجنة حماية تجمعات البدو في محيط القدس» لتقوم بتنسيق الردود الجماعية على خطة التهجير. وتضم اللجنة ممثلين عن كل من المجتمعات المحلية العشرين.

ونظراً لأنه تم طرد القبائل البدوية من جنوب إسرائيل عقب 1948 وتم تسجيل أفرادها كلاجئين من جانب الأمم المتحدة، فإن القانون الدولي يكفل لهم حق العودة. وقد أكدت اللجنة على أنه إذا ما كان هناك قرار لنقلهم من مواقعهم الحالية، فإنه ينبغي على السلطات الإسرائيلية الاعتراف بحقهم في العودة إلى أراضيهم في صحراء النقب. وبخلاف ذلك، ينبغي على السلطات الإسرائيلية الاعتراف بحقهم في البقاء في ديارهم الحالية، وأن تزودهم بخدمات البنية التحتية (كما تفعل مع المستوطنات المجاورة)، وأن تربطهم بشبكات المياه والكهرباء والطرق، وأن ترفع القيود التعسفية التي فرضتها على تنقلاتهم، حتى يتمكنوا من الوصول إلى أراضي الرعي بشكل كاف.

وكخيار أخير، قالت اللجنة إنها مستعدة للتفاوض حول إمكانية إعادة التوطين من جديد – ولكن فقط إذا ما وافقت «الإدارة المدنية» على التفاوض معهم كطرف آخر على قدم المساواة.

## بادروا بالتحرك الآن

**وادعوا الحكومة الإسرائيلية إلى ما يلي:**

- إلغاء خطة تهجير مجتمعات عرب «الجهالين»، وتوفير الخدمات والبنية التحتية لمجتمعاتهم في مواقعهم الحالية.
- الوقف الفوري لجميع عمليات الهدم في مجتمعات بدو «الجهالين» وفي المناطق الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.
- نقل المسؤولية عن التخطيط وعن سياسات البناء وأنظمته في الأراضي الفلسطينية المحتلة من يد السلطات الإسرائيلية إلى المجتمعات الفلسطينية المحلية.
- الوقف الفوري لعمليات بناء وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من بنى تحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة أولى نحو إخلاء المدنيين الإسرائيليين من هذه المستوطنات.

**يرجى الكتابة إلى:**

**Brigadier General Motti Elmoz**
Head of Civil Administration
Office of the Head of Civil Administration
Yamal 1029, Military Post Number 01482
Beit El, Israel
Fax: +972 2 997 7341

**Major General Eitan Dangot**
Coordinator of Government Activities in the Territories
Hakirya, Ministry of Defense
Military Post Number 01104
Tel Aviv, Israel
Fax: +972 3 697 6306

**Ehud Barak**
Minister of Defense
Ministry of Defense
37 Kaplan Street, Hakirya
Tel Aviv 61909, Israel
Fax: +972 3 691 6940 / 696 2757

**منظمة العفو الدولية** حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة:
Index: MDE 15/001/2012
Arabic

فبراير/شباط 2012
February 2012

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org